



UNDEF  
The United Nations  
Democracy Fund



FNUD  
Fonds des Nations Unies  
pour la démocratie



# حرية التعبير أم التصدي للأخبار الزائفة؟

من أجل تفنيد المقايضة الوهمية بينهما في زمن الأزمات





المرصد التونسي  
للإنتقال الديمقراطي



منتدى البدائل العربي  
Arab Forum For Alternatives

# مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية  
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي  
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات  
أو أي من المؤسسات الشريكة

# حرية التعبير أم التصدي للأخبار الزائفة؟

## من أجل تنفيذ المقايضة الوهمية بينهما في زمن الأزمات

### ورقة سياسات

#### إشراق الغديري

باحثة دكتوراه في العلوم الجنائية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، متخصصة في المسائل المتصلة بالاستضعاف والأشخاص في وضعية هشاشة. لها بحوث في مجال التصدي لجرائم التعذيب ومكافحة الإرهاب واهتمام خاص بحقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. تعمل في مجال تحليل السياسات العامة والمناصرة وهي مدربة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. عضوة بالشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زهير توفيق

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

## مقدمة

تنتشر الأخبار الزائفة بشكل خاص في فترة الأزمات. وتعرّف الأخبار الزائفة بكونها أخبارًا مختلقة أو كاذبة أو مجتزأة يتم نشرها وتداولها بغاية التضليل أو تحريف الحقائق، وقد ازدادت قدرتها على التوجيه والتأثير مع التطور الرقمي والتكنولوجي. وهو ما يدفع بالسلطة غالبًا إلى الضغط في اتجاه تضيق حرية التعبير والاستخفاف أكثر فأكثر بمتطلبات الحوكمة الديمقراطية إذ تروج السلطات عمومًا لانتشار الأخبار الزائفة متّصل بشكل مباشر بحرية التعبير، وبالتالي فإنّ عملية التصدي لها تمرّ بالضرورة عبر التضيق على حرية التعبير ومحاصرة الحق في تداول المعلومات، الأمر الذي يمثل مأزقًا حقيقيًا لاسيما في فترات الأزمات التي يكون فيها التهديد، أيًا كان نوعه، كبيرًا فيُدفع المجتمع دفعًا إلى تقبل فكرة التضيق على الحرية باعتبارها السبيل الوحيد لوقف انتشار الأخبار الزائفة.

تواجه تونس أزمة تطال مستويات عدّة: سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ تراجعت مختلف المؤشرات المتعلقة بالديمقراطية والاقتصاد مقابل ارتفاع لنسب الفقر والبطالة ونسب الهجرة المنظمة وغير المنظمة<sup>1</sup>. ويبدو أنّ تواصل هذه الأزمة وتعمّقها يؤدّن بالمزيد من التضييقات على حرية التعبير مستقبلاً ما لم تراجع السلطة سياساتها في هذا الصدد

إنّ التمعن في القضية يكشف ما تنطوي عليه هذه المقايضة من مغالطات سنحاول تفكيكها فيما يلي لنمرّ منها إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي تتمحور حولها هذه الورقة

## كيف نحقق التوازن بين مكافحة الأخبار الزائفة وتعزيز ضمانات حرية التعبير؟

تزامنت لحظة 14 جانفي 2011 مع توسع استعمال وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي في المنطقة وهو ما جعلها أحد أبرز فضاءات ووسائل التعبير عن الرأي وتداول المعلومات. وقد بدا للكثيرين أنّ الإرث الثقيل الذي تملكه تونس في التضيق على حرية التعبير خلال العقود المنقضية تسبّب في حالة من «الانفجار» لم تحترم الضوابط التي تحكم هذا الحق وتنتج منها سلبيات كثيرة أضرت بالحياة السياسية وهددت مصالح وطنية مهمة في لحظات ومعارك تاريخية (ضدّ كوفيد19-، ضدّ الإرهاب، ضدّ الفساد، إلخ). من هنا نشأت الحاجة إلى التصدي إلى الأخبار الزائفة، وأخذت شكلاً مجانباً للصواب من خلال محاولات التضيق على حرية التعبير. وحرّي بالإشارة إلى أن هذه المحاولات ليست جديدة أو لاحقة لـ25 جويلية، فقد بدأت في فترة سابقة سواء من خلال تعسف في استعمال القانون بالعودة إلى نصوص قديمة من المجلة الجزائية التي تمّ التعهد مرارًا بمراجعتها وتنقيحها أو من خلال محاولات لتشريع نصوص جديدة أبرزها مشروع القانون المتعلق بأخلفة الحياة السياسية<sup>2</sup> الذي تصدّى له المجتمع المدني التونسي خلال مارس 2020<sup>3</sup>. غير أن طبيعة التهديد صارت بلا شك أكثر شراسة إثر 25 جويلية، إذ استغلت السلطة فترة الاستثناء لإصدار مراسيم تضييقية، أبرزها الرسوم عدد 54 الذي استهدف حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال آلية التجريم المفتوح وكان محل معارضة وطنيًا ودوليًا<sup>4</sup>. في حين تمسكت السلطة في تبريرها لهذا الخيار بضرورة التصدي للأخبار الزائفة دون أن يكون في بيانها تسلسل موضوعي أو مقنع لصالح هذا الخيار.

يبين ما سبق راهنية المشكلة وأنها تشهد نسقًا تصاعديًا وهو ما يؤكد أهمية حلّها وعدم إهمالها أكثر لما لها من انعكاسات مباشرة على مؤشرات حرية التعبير ومنها الديمقراطية بشكل عام

من المهمّ التنبيه إلى أنّ تحرك السلطات ضدّ الأخبار غير الصحيحة غير جديد فقد خاضت السلطات منذ القديم معارك حقيقية أو مفتعلة<sup>5</sup> ضدّ الإشاعات و«الأخبار التي من شأنها تعكير الصفو العام» من خلال التضييقات والمحاكمات التي كانت تستعمل فصول المجلة الجزائية ومجلة الصحافة الصادرة في 1975 قبل أن يتمّ إلغاؤها بمقتضى المرسوم عدد 115 الصادر في 2011. إلا أن هذه المعركة شهدت منعرجًا تاريخيًا في السنوات الأخيرة حيث انتشرت استعمالات مصطلحات الأخبار الزائفة والمغلوبة خصوصًا مع أزمة كورونا. وقد يعود ذلك إلى كونها من أبرز الأزمات العالمية في التاريخ الحديث التي طالت كلّ البلدان وكان

لها انعكاسات بالغة على الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية وأثرت في مختلف المجالات الأخرى. ومن المهم النظر إلى ذلك بعين الاعتبار عند تناول هذه القضية حيث إنّ تطبيقات البلدان في هذا الإطار ما تزال حديثة وبالتالي موضوع تقييم. وعليه فإن الحديث عن الممارسات الفضلى والتجارب المقارنة في التصدي للأخبار الزائفة يتم بالاستناد إلى مدى نجاح بعض الأطراف في التقليص من انتشار وتأثير الأخبار الزائفة.

تبنى مجلس حقوق الإنسان في 2022 الذي قدمه عدد من البلدان، منها: أوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة - خطة عمل للتصدي للأخبار المضللة وذلك إثر ملاحظة «التأثير السلبي المتزايد وبعيد المدى على التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها نتيجة الخلق المتعمد لمعلومات كاذبة أو تم التلاعب بها ونشرها بغرض خداع وتضليل الجماهير، إما لإحداث ضرر، أو لأسباب شخصية، أو سياسية، أو مكاسب مالية»<sup>6</sup>.

وقد كانت السياسة الإعلامية التي اعتمدها منظمة الصحة العالمية خلال أزمة كورونا للتصدي للأخبار الزائفة تطبيقاً مثاليًا لهذه التوصية، حيث حرصت على توفير المعلومات بصورة دورية وشاملة ومبسطة من خلال عقد الندوات الصحفية اليومية لتقديم المعلومات الموثوقة وتعميم المعرفة من المصادر الرسمية. ويمكن اعتبار هذا التطبيق تطبيقاً استباقيًا قليلًا Anterior methods يتم اعتماده لقطع الطريق أمام انتشار معلومات غير صحيحة على اعتبار أنها غالبًا ما تأتي لتسدّ فراغًا يتسبب فيه إمّا التعقيم المقصود وإما الإخفاق في توفير المعلومة بالتواتر والشكل المناسب.

من جهة أخرى، تم اللجوء إلى أساليب أخرى تهدف إلى التدخل بعدد Posterior methods لتنفيذ المعلومات الزائفة، من ذلك قيام مؤسسات إعلامية كبرى في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس أنظمة تحقق من الأخبار والمعلومات. وقد انتشر هذا التوجه لاحقًا في عدة بلدان حيث تم خلق منصات متخصصة للتحقق من الأخبار وتصحيح المعلومات من قبل مؤسسات صحفية وأخرى مدنية. غير أن فنلندا كانت رائدة في اتخاذ سياسات أكثر ابتكارًا واستدامة من خلال المراهنة على «ترسيخ خط الدفاع الأول المتمثل في التعليم ضمن الصفوف الدراسية»<sup>7</sup> من خلال تحفيز التفكير النقدي والتدريب على التدقيق في المعلومات منذ سن مبكر.

وبالعودة إلى هذه التطبيقات وتزليلها على الواقع التونسي، نجد أن السلطات التونسية قد اعتمدت خيارًا مخالفًا تمامًا للتصدي للأخبار الزائفة. وليس من قبيل التجني القول إنه لم تثبت الخيارات الجزرية والتضييقية على حرية التعبير وتداول المعلومات، أي نجاح في التصدي الفعلي للأخبار المغلوطة والزائفة. إذ ما تزال وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا لترويج العديد من المعلومات غير الصحيحة. وعلى الرغم من تعدد المبادرات المتخصصة في التحقق من الأخبار بمبادرات مدنية كمنصة «فالصو» و«I check» فإنّ عملية التحقق، على أهميتها، لا يمكن أن تنجح في تغطية كلّ الأخبار والمعلومات المتداولة. كما أنّ نفاذها للجمهور محدود جدًا ومرتبط غالبًا بسعيه للبحث عن المعلومة. معنى ذلك أن الخبر الزائف له انتشار أوسع وأسرع من الخبر أو المعلومة، كما تمّ تصحيحها في غياب وعي شعبيّ بدور منصات التحقق وثقافة متابعة الصفحات أو المواقع والفقرات التي تقوم بهذه العملية

يُحيلنا ما سبق إلى ضرورة قيام الدولة بتدعيم الجهد الذي تقوم به هذه المنصات وذلك من خلال اعتماد سياسات بديلة والتراجع عن السياسة الجزرية التي لا تقدّم مكاسب ملموسة في حين تضر بشكل بالغ حرية التعبير وتهدّد جسمًا أساسيًا في محاربة الأخبار الزائفة وهو الإعلام. يقتضي الأمر استبدال السياسة التضييقية التي تلجأ إلى التبعات والمحاکمات واستعمال خطاب سياسي عدائي تجاه الإعلام والصحفيين<sup>8</sup> خيارات إستراتيجية تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين

## 1. دعم شامل ومتعدّد الأبعاد لحرية التعبير

• **القانون:** تعزيز حرية التعبير من خلال دعم ضماناتها القانونية الأمر الذي يقتضي التخلي عن النصوص التضييقية الجديدة وأساسًا المرسوم عدد 54 وتنقيح القوانين القديمة التي تمّ التعهد بمراجعتها في أكثر من مناسبة بهدف تكريس استثناءات واضحة ومحدودة في القانون بما يتلاءم مع مقتضيات الفصل 55 من الدستور.

- **الإدارة والحوكمة:** لا بدّ من أن تعمل الحكومة على تعزيز الشفافية و«الإفصاح الاستباقي» عن المعلومات والبيانات الرسمية. بالإضافة إلى تعزيز آليات النفاذ إلى المعلومة واعتماد تطبيقات الحوكمة المفتوحة.
- تلتزم تونس في إطار اتفاقات دولية بتكريس مقاربة الحوكمة المفتوحة Open gouvernement partnership وهي أحد أبرز المناهج الضامنة لتداول المعلومات في مناخ سليمٍ ومهيئاً بشكل مسبق لتفادي ترويج أي معلومات مغلوطة أو مضلّة
- **الإعلام:** من الضروري دعم الإعلام وضمان الظروف اللازمة لاضطلاعهم بدوره كاملاً من خلال دعم الهيئات التعديلية الضامنة لتكريس إعلام مستقل ومتنوع وملتمزم بأخلاقيات المهنة. إنّ استقلالية وسائل الإعلام وتنوعها يؤدي إلى مناخ تنافسي إيجابي يوفّر المعلومات والمعرفة الدقيقة بأشكال مختلفة تراعي اختلاف فئات الجمهور وبالتالي تضيق على ترويج وانتشار الأخبار الزائفة.
- **التعليم والتربية:** من المهم الحرص على التربية والتنشئة على حرية التعبير وهو يشمل التوعية بالضوابط والحدود التي لا تمسّ جوهر الحقّ والتي يتم تكريسها استثنائياً وبشكل واضح ومحدود في القانون حماية لمصلحة عامة. إنّ توضيح الحدود التي يتوقف عندها حق في التعبير يسمح بالتفريق بوضوح بين حرية التعبير كقيمة أساسية واستثنائية وإقرار قيود عليها. بالإضافة إلى تعزيز التفكير النقدي والقدرة على غربلة المعلومات والمعطيات والتعاطي معها بأدوات علمية موضوعية خصوصاً وأن الحاجة إلى ذلك تزايدت في ظل التطور الرقمي، والتكنولوجي، وتدفق الأخبار والمعلومات.

### • التصدي الفعّال للأخبار المضلّة

- **التحقّق والتحقيق:** دعم شبكات التحقّق من خلال تمويل برامج ومبادرات التحقّق من الأخبار وذلك لضمان استدامتها باعتبار أن أغلبها مرتبط بمشاريع مؤقتة. بالإضافة إلى دعم التحقيقات الصحفية في خصوص الشبكات التي تقف وراء الأخبار المضلّة لفضحها ومحاصرتها. إنّ التحريات المنجزة في إطار الصحافة الاستقصائية تساهم بشكل فعّال في التصدي لشبكات ترويج الأخبار الزائفة كما تحقّق غاية ردعية من خلال تثبيط الجهات المسؤولة عن ترويج الأخبار الزائفة مخافة أن يتم كشفها.
- **تعزيز المسؤولية:** استهداف المسؤولين والفاعلين السياسيين للتأكيد على مسؤوليتهم عن مصداقية المعلومات التي يتمّ مشاركتها وترويجها يساهم في خلق ثقافة المسؤولية التي تدفع في اتجاه مجتمعات منيعة ضد الأخبار الزائفة. على أهمية تضمن القوانين المنظمة للحملات الانتخابية والأحزاب السياسية لقواعد تضبط الممارسات خلال فترات الانتخابات فإنّه من المهمّ تطوير هذه النصوص لتكريس التزام دائم وحققيقي من الفاعلين السياسيين في عدم المشاركة في ترويج الأخبار الزائفة.

تمرّ آليات تنفيذ هذه الإستراتيجيات عبر التالي:

#### - مستوى تشريعي:

لا بدّ من ترجمة هذا التوجه من خلال جملة من الخطوات التشريعية التي تتمثّل أساساً في إلغاء النصوص غير الدستورية التي تضرّ بحرية التعبير سواء تلك الصادرة بعد 25 جويلية كالمرسوم عدد 54 أو فصول المجلة الجزائية الصادرة منذ 1913. من المهمّ أن يبادر البرلمان إلى النظر في المرسوم 54 باعتبار أنه تمّ إصداره في فترة استثنائية في حين أن كل تقييد من الحريات الأساسية يجب أن يأخذ شكلاً قانونياً أساسياً وأن يحترم بشكل كامل مقتضيات الدستور. إن المعايير الدولية تقتضي ألا يخضع الصحفيون إلا لنصوص خاصة بهم لضمان عدم تعرضهم لإجراءات تعسفية، نظراً إلى أن مهنتهم تشمل نشر أخبار قابلة للتحقق.

في مرحلة لاحقة لا بدّ من إصدار القوانين اللازمة لتنظيم مهامّ الهيئة التعديلية في المجال الاتصال السمعي البصري بهدف ضمان استقلالية وتنوع الإعلام ودعم تطويره باعتباره أحد أهم أعمدة مكافحة الأخبار الزائفة

#### - إحداه خط تمويلي:

من المهمّ أن تعمل الدولة بالشراكة مع مؤسسات التمويل الغربية على دعم استدامة منصات التحقّق من المعلومات حيث

تساهم بشكل فعال في التصدي لترويج الأخبار الزائفة بالإضافة إلى ردع الأفراد وشبكات الترويج. وبالتالي فإن دورها الإيجابي والفعال باعتباره يضمن التدخل المزدوج بصفة بعدية وبصفة استباقية وقبلية يجب أن يقابله استثمار حقيقي إضافة إلى تعزيز الموارد البشرية والرقمية لتحسين منظومة النفاذ إلى المعلومة والشفافية. كما ينبغي الاستثمار أكثر في تطوير الموارد البشرية والرقمية في اتجاه دعم الرقمنة التي تخدم الشفافية والنفاذ إلى المعلومة

### - دعم الشراكات والاتفاقيات:

من المهم أن تعزز الدولة الشراكات مع المنظمات والهيئات التي لديها برامج تكوين و تثقيف بخصوص التصدي للأخبار الزائفة. من المهم نشر المعرفة الصحيحة حول قضية التصدي للأخبار الزائفة سواء في صفوف المهنيين الذي يطلعون بوظائف حساسة كالقضاة وأصحاب القرار على المستوى الوطني والمحلي. تركز الاتفاقيات الأهمية بشكل كبير في التعليم والتنشئة التي تستهدف الصغار والتكوين الذي يستهدف المهنيين والمسؤولين عن إنفاذ القانون بشكل خاص تأكيداً على أنّ إحداث التغيير في التصدي لاختلاف الجرائم يقتضي مقارنة شاملة لا تقتصر على الزجر. لذلك تؤمّن العديد من المنظمات أطراً وشراكات لتأمين التكوين ونشر المعرفة اللازمة

تضمن هذه الآليات تحول عملية التصدي للأخبار الزائفة من مجرد ردّ فعل زجري يضيّق على حقوق المواطنين ويهدد حرية الصحافة وبالتالي يشوه صورة السلطة ومدى التزامها بالنظام الديمقراطي إلى خطة شاملة تقترح حلولاً وقائية ومستدامة وفعالة للتصدي للأخبار الزائفة. عندما تعتمد السلطة إلى التضييق على الصحفيين والمواطنين وتقييد حرية التعبير فإنّها في حقيقة الأمر تخسر على مستويين: أنّها تراجع على مستوى تقييمات الديمقراطية وحرية التعبير وبالتالي تفقد الكثير من الفرص التي تمنحها لها صورتها كنموذج إيجابي ومؤثر في المنطقة. والأهمّ أنها تضعف قوّتها في التصدي للأخبار الزائفة على اعتبار أن النجاح في هذه المهمة يستدعي بناء ثقة صلبة بينها وبين المجتمع والتعاون مع أبرز حليف في المعركة ضد الأخبار الزائفة وهو الإعلام المستقل والمهني. إنّ مراجعة هذه السياسات له الكثير من الفوائد دون أن تكون له أي كلفة باهظة على ميزانية الدولة وهو ما يجعلها فرصة حقيقية أمام أصحاب القرار في الظروف الحالية التي يتزايد فيها خطر الأخبار الزائفة في العالم.

## هوامش

- 1 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقارير الشهرية.
- 2 مشروع قانون القذف الإلكتروني ووث الأخبار الزائفة عدد 2020/29.
- 3 ديما صمارو، مجلس نواب الشعب التونسي: مبادرة للتصدي للأخبار الزائفة أم استغلال لانتهاك الحريات الأساسية، الرابط: <https://shorturl.at/yBP48>
- 4 من التقرير الموازي لتونس خلال الاستعراض الدوري لحقوق الإنسان 2022 والتوصيات الصادرة بخصوصه.
- 5 «عادة ما يتم نشر المعلومات المضللة عن طريق جهات حكومية أو غير حكومية، بما في ذلك الأفراد والجماعات المنظمة. فيتم اختلافاً ونشرها بطريقة طبيعية من قبل أفراد يؤمنون بصحتها أو بطريقة مصطنعة»، لجنة النطاق الواسع، «التوازن الدقيق: بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير».
- 6 الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2022/04/1097972>
- 7 تسخير التثقيف الرقمي للتحقق من الأخبار بفرنلندا، موقع ابتكر، الرابط: <https://shorturl.at/mzGTZ>
- 8 صلاح الدين الجورثي، «مع تراجع الصحافة، تونس ترتد»، العربي الجديد، الرابط: <https://shorturl.at/hiX46>





منتدى البدائل العربي  
Arab Forum For Alternatives

## منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمراء، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.



+961 76 386 477



info@afalebanon.org



<https://www.afalebanon.org/>

هذا المصنّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنّف - غير تجاري - منع الاستقاق 4.0 دولي.